التقرير القانوني الربع سنوي الأول

(يناير- مارس)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

التقرير القانوني الربع سنوي الأول:

(يناير- مارس)2023

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

إعداد وتحرير
وحدة المساعدة والدعم القانوني

إخراج فني
الوحدة الإعلامية

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرها القانوني الربع سنوي الأول خلال عام 2023 والتي تغطي الفترة الزمنية من 1 يناير إلى 31 مارس 2023. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المنظورة أمام القضاء المصري خلال شهر الربع الأول من عام 2023 ومجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة، والمعوقات التي واجهها فريق الدعم القانوني خلال الربع الأول من العام، وعرض وتحليل أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفيين/ات، وينقسم التقرير إلى عدة أقسام رئيسية كما يلي:
يستعرض القسم الأول تصنيف القضايا التي نظرت خلال الربع الأول من العام من حيث نوع الدعم المقدم؛ حيث قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية دعما مباشرا لصالح 21 صحفيا في 22 قضية ودعما غير مباشر لصالح صحفيين اثنين في قضيتين ، بواقع 12 قضية جنائية لصالح 12 صحفيًا، و 12 قضية عمالية وتظلمات لصالح 11 صحفيًا.

وقد تنوعت موضوعات القضايا خلال الربع الأول من العام؛ حيث جاءت قضايا الإنضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة بعدد 11 قضية، وجاءت قضايا الفصل التعسفي بعدد 5 قضايا وقضايا استئناف أحكام الفصل التعسفي بعدد 5 قضايا، وقضايا المطالبة بالحقوق المادية المحجوبة وقضايا القذف وإدارة موقع دون ترخيص وتظلمات قيد الصحفيين بعدد قضية واحدة لكل منهم.

كما يستعرض **القسم الأول** من التقرير الجهات القضائية التي قامت بنظر قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال شهر مارس، والتي جاءت أمام 9 جهات قضائية؛ حيث نظرت دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة بمركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر 9 قضايا، ودوائر استئناف العمال بمحكمة استئناف القاهرة 5 قضايا، ودوائر العمال بمحكمة جنوب القاهرة 3 قضايا، ودوائر العمال بمحكمة شمال الجيزة قضيتين اثنتين، ولجنة تظلمات الصحفيين بمحكمة استئناف القاهرة ومحكمة الجنح الاقتصادية مصلحة خبراء وزارة العدل ونيابة أمن الدولة العليا ودوائر الإرهاب في محكمة جنايات الجيزة بمعسكر قوات الأمن المركزي (الكيلو 10 ونص) بعدد قضية واحدة لكل منهم.

ويتناول **القسم الثاني** الجهود التي قام بها فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية، وما أسفرت عنه تلك الجهود سواء في القضايا الجنائية والقضايا العمالية.

وتمثلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في القضايا الجنائية خلال الربع الأول من العام: بحضور جلسات تجديد حبس والمحاكمات الموضوعية للصحفيين/ات ؛ حيث قام الفريق بحضور 22 جلسة تجديد حبس صحفيين/ات وإعلاميين/ات أمام غرفة المشورة بمحاكم الجنايات، وحضور 4 جلسات تجديد حبس أمام نيابة أمن الدولة العليا، و حضور جلسة محاكمة موضوعية أمام محكمة الجنح الاقتصادية.

وقد أسفرت جهود الفريق في القضايا الجنائية عن صدور ثلاثة قرارات إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة من قبل نيابة أمن الدولة العليا لثلاثة صحفيين في ثلاث قضايا.

وتمثلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في القضايا المدنية بحضور 19 جلسة أمام المحاكم الإبتدائية (أول درجة)، وحضور 7 جلسات أمام محاكم الإستئناف، وجلسة واحدة أمام لجنة تظلمات الصحفيين بمحكمة

الاستئناف.

وقد أسفرت جهود الفريق في القضايا العمالية الحصول على ثلاثة أحكام بالتعويض عن فصل تعسفي، وثبوت علاقة عمل لصالح ثلاثة صحفيين فى الدعاوى المرفوعة قبل المؤسسات الصحفية التي يعملون بها.

كما يتناول **القسم الثاني** من التقرير المعوقات التي واجهت فريق الدعم والمساعدة القانونية وتمثلت تلك المعوقات فى القضايا الجنائية، استمرار انعقاد جلسات تجديد حبس الصحفيين داخل أماكن شرطية وعدم اتاحة الفرصة للمحامين في إثبات طلباتهم في محاضر الجلسات، وتمثلت المعوقات التي واجهت الفريق في القضايا العمالية في انعقاد الجلسات في أماكن غير ملائمة (غرف المداولة) وزيادة الرسوم القضائية على المحررات والشهادات المستخرجة.

ويستعرض **القسم الثالث** الموضوعات القانونية التي أثرت تأثيرا مباشرا على الصحفيين، حيث تناول القسم الثالث القيود القانونية الواردة على المصورين الصحفيين في سبيل أداء مهامهم الوظيفية، ومطالب شعبة المصورين الصحفيين من مجلس النقابة العمل على رفع تلك القيود وخاصة القيود القانونية الواردة في نص المادة 12 من قانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الاعلام، والتي توجب حصول المصور الصحفي على إذن مسبق للقيام بعمله في تصوير الأماكن الخارجية، كما تناول القسم الثالث أزمة الصحفيين مع لجان القيد خاصة الصحفيين الراغبين في القيد بجداول المنتسبين في ظل عدم تلقي لجان القيد المشكلة بموجب المادة 13 من القانون رقم 76 لسنة 1970 طلبات قيدهم بجداول المنتسبين.

ويستعرض **القسم الأخير** أهم القرارات الصادرة خلال الربع الأول من العام وتؤثر تأثيرا مباشرا في ملف الصحافة والصحفيين، وارتكزت القرارات على القرارات الصادرة من مجلس نقابة الصحفيين عقب انتهاء الجمعية العمومية المنعقدة في 17 مارس 2023 واختيار نقيبا جديدا، وانتخاب نصف أعضاء المجلس، وانحصرت في صدور قرار بتمكين دخول الصحفيين مبنى النقابة بموجب كارنيه مزاولة المهنة من أعضاء النقابة أو من غير أعضاء النقابة، وصدور قرار بتدشين وتوثيق الحسابات الخاصة بالنقابة على منصات التواصل الاجتماعي لتسهيل عملية التواصل بين أعضاء الجمعية العمومية ومجلس النقابة، ونشر قرارات المجلس عليها، كما صدر قرار بتشكيل هيئة المكتب واللجان الخاصة بالنقابة.

مقدمة..

تعد حرية الصحافة مطلبًا رئيسيًا من المطالب التي يقوم عليها بناء الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزء أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتعد مؤشرًا على شكل وطبيعة نظام الحكم السائد في أي دولة. وتتيح حرية الصحافة تدفقاً حراً للمعلومات يساهم في تشكيل وعي المواطن وتوضيح ما له من واجبات وما عليه من التزامات.

ويعد الصحفيون نبض المجتمع وصوته، فمن المفترض أنهم من يمارسون دور الرقابة على سياسات الحكومة وتنفيذ برامجها ومشروعاتها. وتُعدّ خدمة المواطنين هدفاً أساسياً لوجود الصحافة، نظراً لقدرتها على نشر الأخبار والتأثير بشكلٍ غير محدود. ومن ثم فإن لوسائل الإعلام دورا هاما في تثقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بالقضايا العامة، كما أنها أداة لا غنى عنها في المناقشات العامة التي تساعد بصورة مباشرة في تعزيز تلك النقاشات التي تهدف النهوض بالمجتمع.

ومن أجل كل ذلك، كفلت المواثيق والإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية حرية الرأي والتعبير كحق أساسي لكل البشر، وحرية الصحافة والإعلام كحق أصيل للصحفيين والإعلاميين؛ فنصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

وإلى جانب النصوص المعاهدات والمواثيق الدولية؛ حرص المشرع المصري على ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة فنص الدستور المصري على حرية الصحافة، وحظر الرقابة على الصحف، والحفاظ على استقلال المؤسسات الصحفية في المواد 70، 71، 72 منه.

وعلى الرغم من كل ذلك يعيش الصحفيون في مصر أوضاعًا شديدة الصعوبة؛ فمن جانب السلطات يتعرض الصحفيون/ات إلى انتهاكات القبض والحبس والتعرض لاتهامات فضفاضة بسبب آرائهم، مثل نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية. ومن ناحية مؤسساتهم الصحفية يتعرض العديد من الصحفيين للفصل التعسفي دون حتى أن يمكنه الحصول على مستحقاته كاملة، ومن ناحية نقابتهم التي يفترض أن تؤازؤهم وتجلب لهم حقوقهم؛ يتعرض بعض الصحفيين إلى عدم إمكانية انضمامهم إلى نقابة الصحفيين لأنهم يعملون بمواقع الكترونية وليست مواقع ورقية. وتتشابك كل هذه المشكلات لتضع الصحفيين بين حجري الرحى.

شهد الربع الأول من العام استمرار التنكيل بالصحفيين/ات المحبوسين/ات احتياطيا على ذمة قضايا أمن الدولة وصدور قرارات تجديد حبسهم تباعا ومنهم من تم تجديد حبسه بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية لتجاوزهم الحد الأقصى للحبس الاحتياطي، الى جانب استمرار المؤسسات الصحفية في التعسف قبل العاملين بها مرورا بتكليفهم بأعمال صحفية دون تحرير عقود عمل متجاوزين المدد القانونية للتدريب المنصوص عليها بقوانين العمل وتنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وصولا الى قيام المؤسسات بانهاء علاقة العمل من جانب واحد دون مسوغ قانوني وحجب حقوقهم المادية.

وقد شهد الربع الأول من العام قيام السلطات الأمنية بإطلاق سراح ثلاثة صحفيين من مراكز الإصلاح والتأهيل، تنفيذًا لقرار نيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيلهم بضمان محل إقامتهم.

كما شهد الربع الأول من العام الدعوة إلى إجراء انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين وفتح باب الترشح على منصب النقيب و6 من أعضاء مجلس النقابة، والتي أسفرت عن فوز الصحفي خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين عقب تنافسه مع رئيس تحرير جريدة الأخبار خالد ميري.

في إطار ذلك، يتضمن تقرير الربع الأول من عام 2023 الصادر عن وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، أخر تطورات الإجراءات القانونية التي تمت في القضايا سواء أمام النيابات العامة، وأمام محاكم الجنايات في القضايا الجنائية، وأمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في القضايا العمالية، وعرض المجهودات التي بذلها فريق الدعم القانوني، وأبرز المعوقات التي واجهها فريق الدعم القانوني خلال الربع الأول من العام، وعرض وتحليل أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفيون/ات.

منهجية التقرير

اعتمد فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في إعداد هذه النشرة على عدد من المصادر وتنوعت بين المصادر المباشرة والمصادر غير المباشرة والتي تتمثل في:

• **المصادر المباشرة:** وتتمثل تلك المصادر في الوثائق الرسمية التي نجح فريق الدعم القانوني بالمؤسسة في الوصول إليها سواء كانت محاضر الشرطة أو تحقيقات النيابة مع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أو البرقيات التلغرافية المرسلة من ذوي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وحضور جلسات المحاكمات وتقديم أوجه الدفاع القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، إلى جانب التواصل مع محامين آخرين قاموا بالحضور التحقيقات وتقديم الدعم القانوني لصحفيين/ات وإعلاميين/ات.

• **المصادر الغير مباشرة:** وتتمثل تلك المصادر في متابعة التقارير والأخبار المنشورة عن قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على المواقع أو صفحات المؤسسات الحقوقية الأخرى التي تعمل على ملف حرية الصحافة والإعلام

القسم الأول: تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال الربع الأول من العام

يتناول القسم الأول من التقرير القضايا التي عملت عليها وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال شهر الربع الأول من عام 2023؛ فقد تم تقديم الدعم القانوني المباشر لعدد 21 صحفيًا/ة في عدد 22 قضية، ودعما غير مباشر لعدد 2 صحفيين/ات في عدد قضيتين.

أ) تصنيف القضايا وفقا لنوع الدعم المقدم في القضايا:

قدم فريق المرصد دعما مباشرًا لصالح 10 صحفيين/ات في عدد 10 قضايا جنائية، بينما تم تقديم دعم غير مباشر في قضيتين جنائيتين لصالح عدد 2 صحفيين، فيما تم تقديم دعم مباشر لصالح 10 صحفيين في 11 قضية عمالية سواء المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، إلى جانب تقديم الدعم المباشر لصالح صحفي واحد في تظلم واحد أمام اللجنة الاستئنافية الخاصة بالصحفيين، وذلك وفقا للشكل التالي:

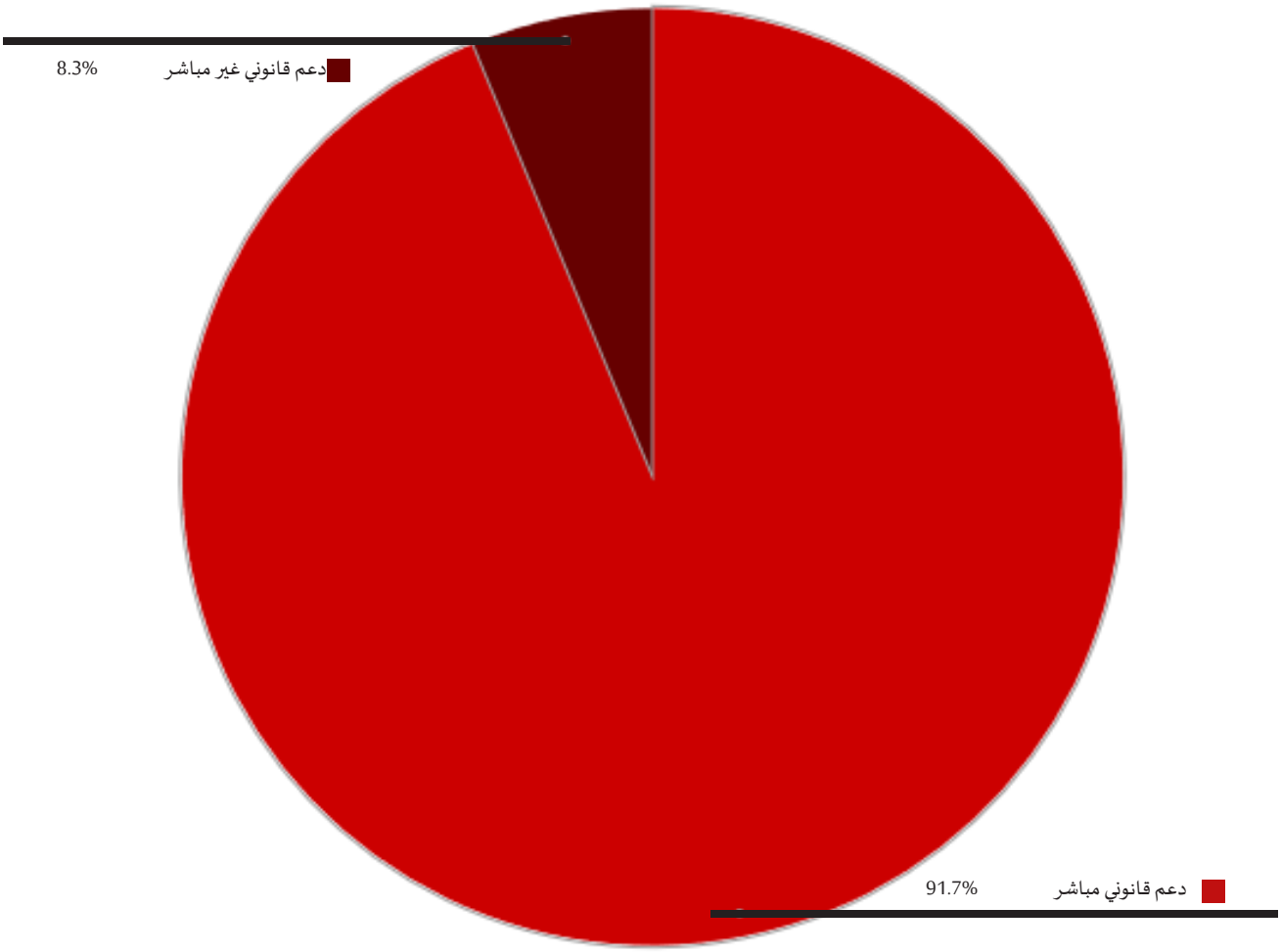

يتبين من الشكل السابق تقديم فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، الدعم المباشر بنسبة 91.7%، مقابل تقديم دعم غير مباشر بنسبة 8.3% من القضايا التي نظرت خلال شهر الربع الأول من العام.

ب) تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية دعما قانونيا في القضايا الجنائية بنسبة 50%، فيما جاءت القضايا العمالية بنسبة 45.8%، وجاءت تظلمات قيد الصحفيين بنسبة 4.2% من إجمالي القضايا المنظورة خلال الربع الأول من العام، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

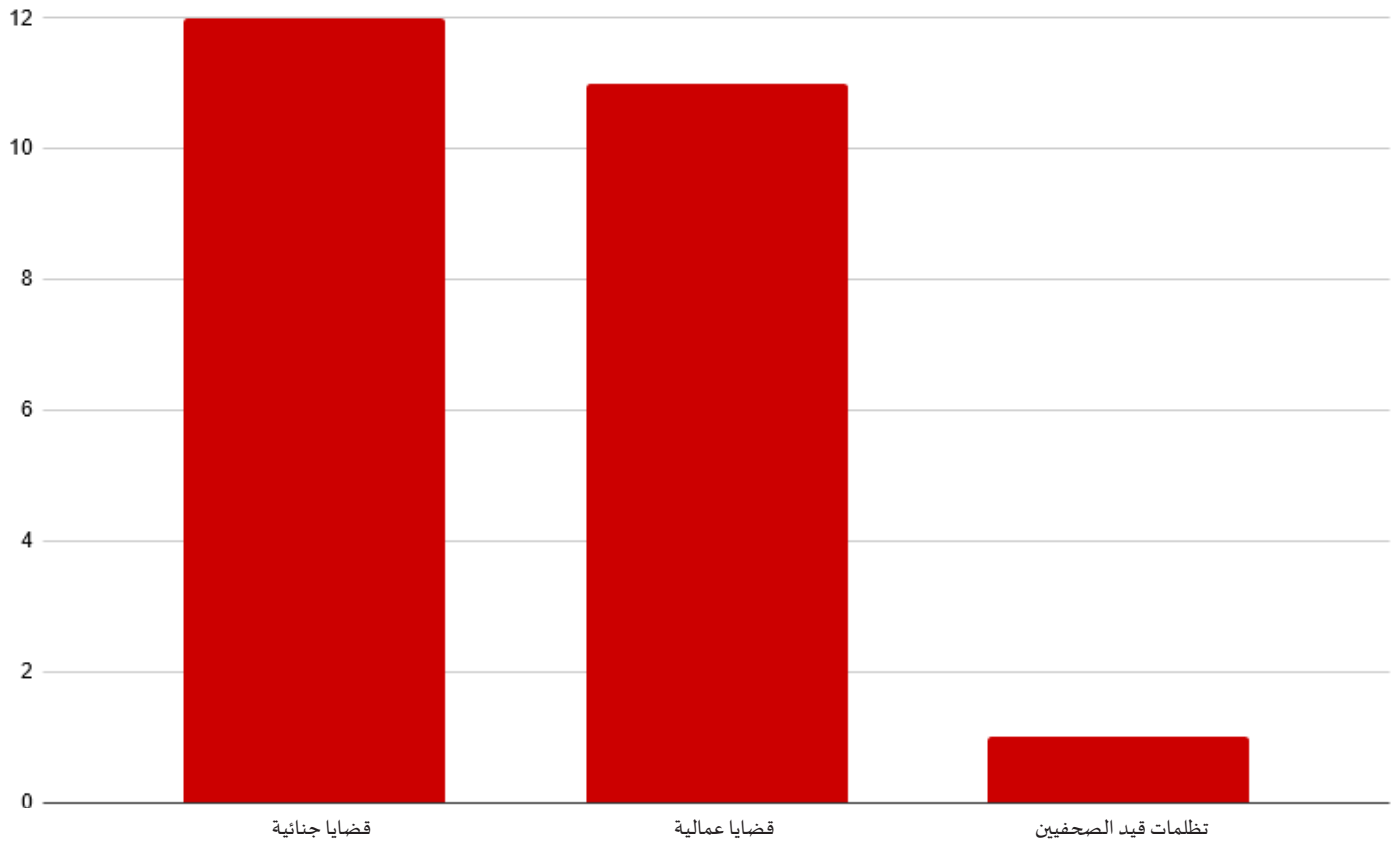

ج) تصنيف القضايا وفقا لموضوع القضية:

قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية الدعم القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، وتنوعت موضوعات تلك القضايا، حيث جاءت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر الأخبار الكاذبة بنسبة بلغت 60%، فيما جاءت قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 26.7%، بينما جاءت قضايا استئناف الفصل التعسفي بنسبة بلغت 13.3% وهو ما يوضحه الشكل التالي:

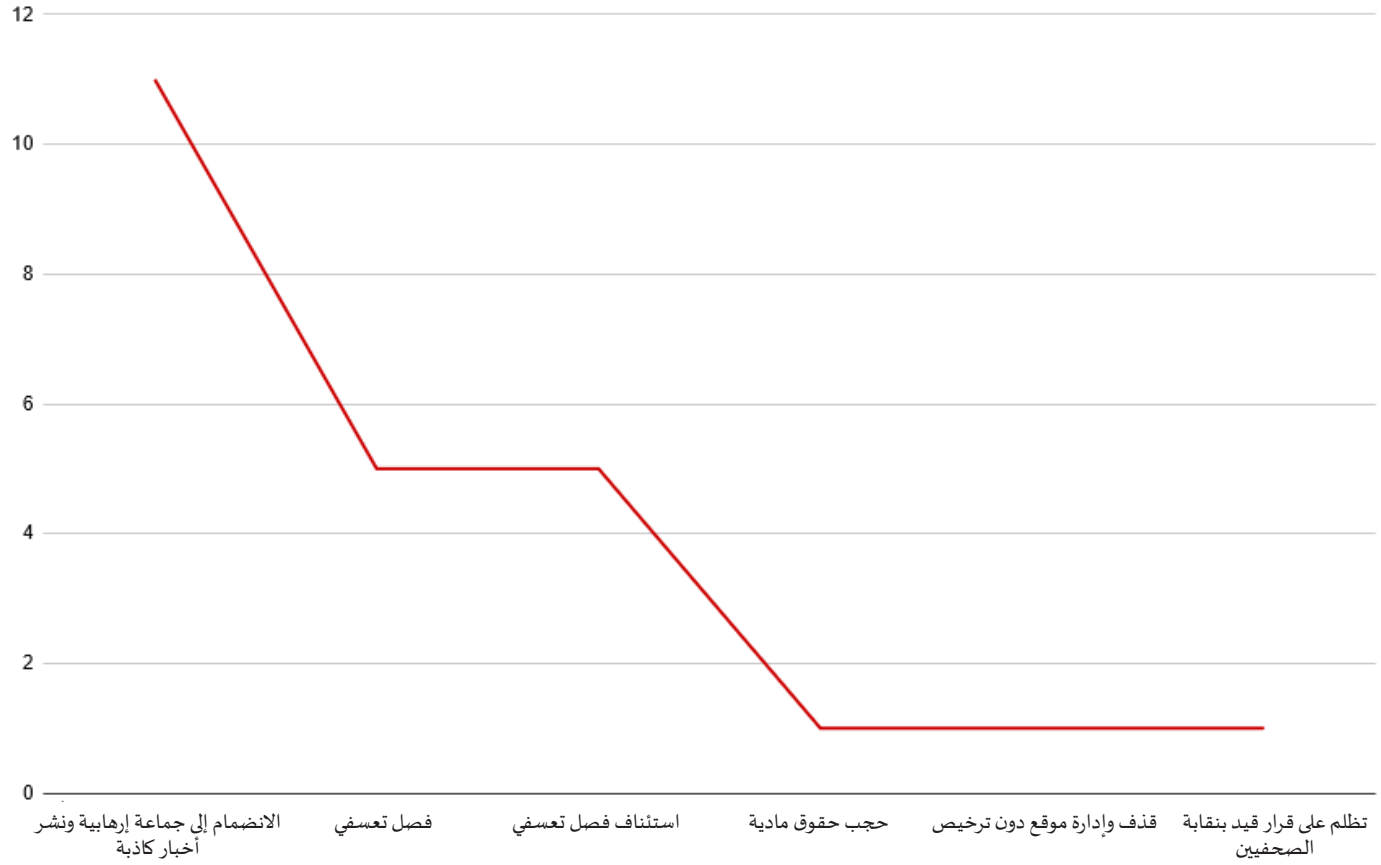

د- الجهات القضائية المنظور أمامها القضايا:

حضر محامو وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في قضايا الصحفيين/ات أمام 9 هيئات قضائية، وكان توزيعها وفقا الشكل التالي:

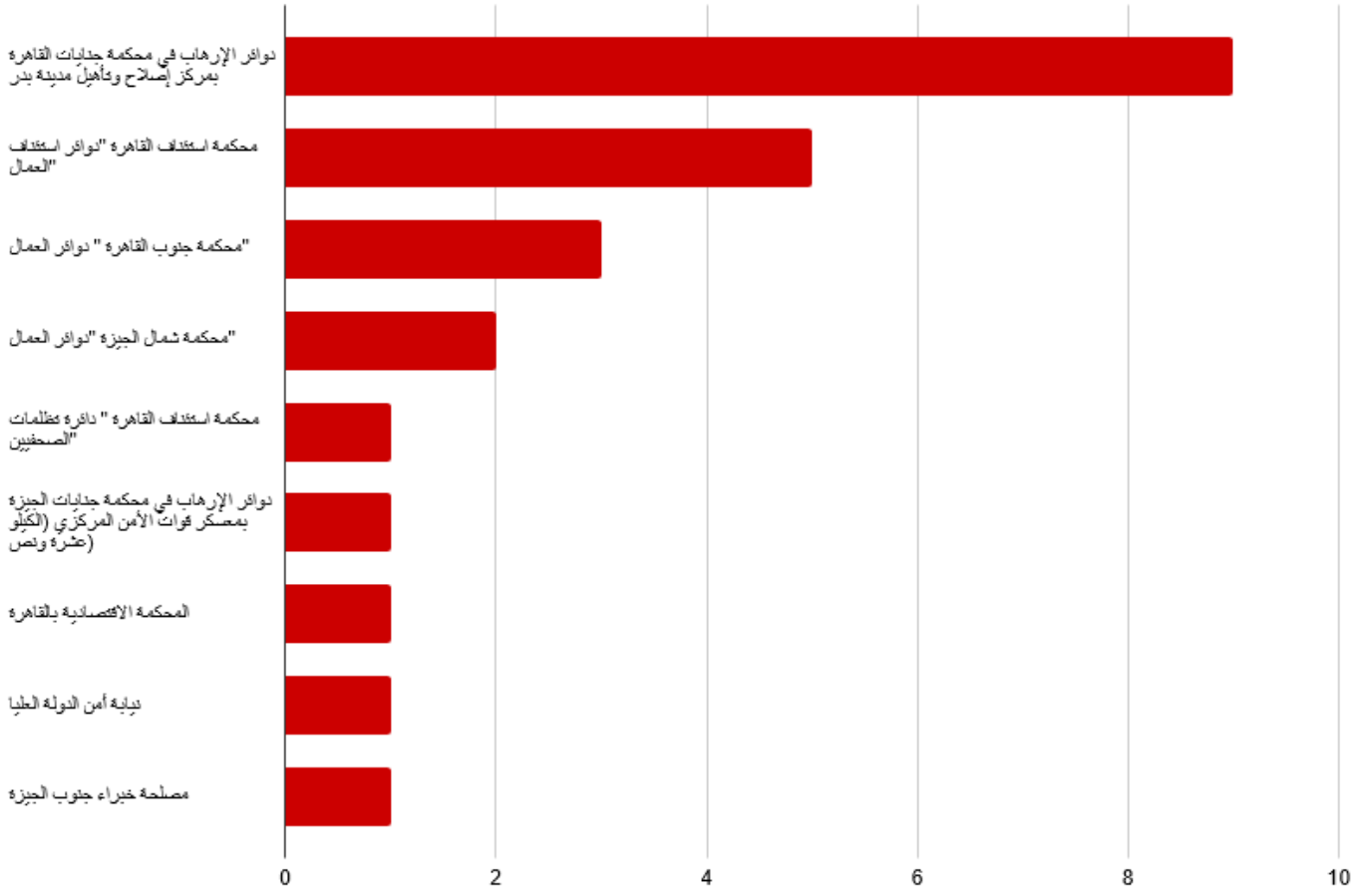

هـ) التوزيع الجغرافي للقضايا

وكان التوزيع الجغرافي لقضايا الصحفيين/ات على محافظتي القاهرة والجيزة، حيث شهدت محافظة القاهرة 18 قضية بنسبة بلغت 75%، وشهدت محافظة الجيزة 6 قضايا بنسبة بلغت 25%، وذلك وفقا للشكل التالي:

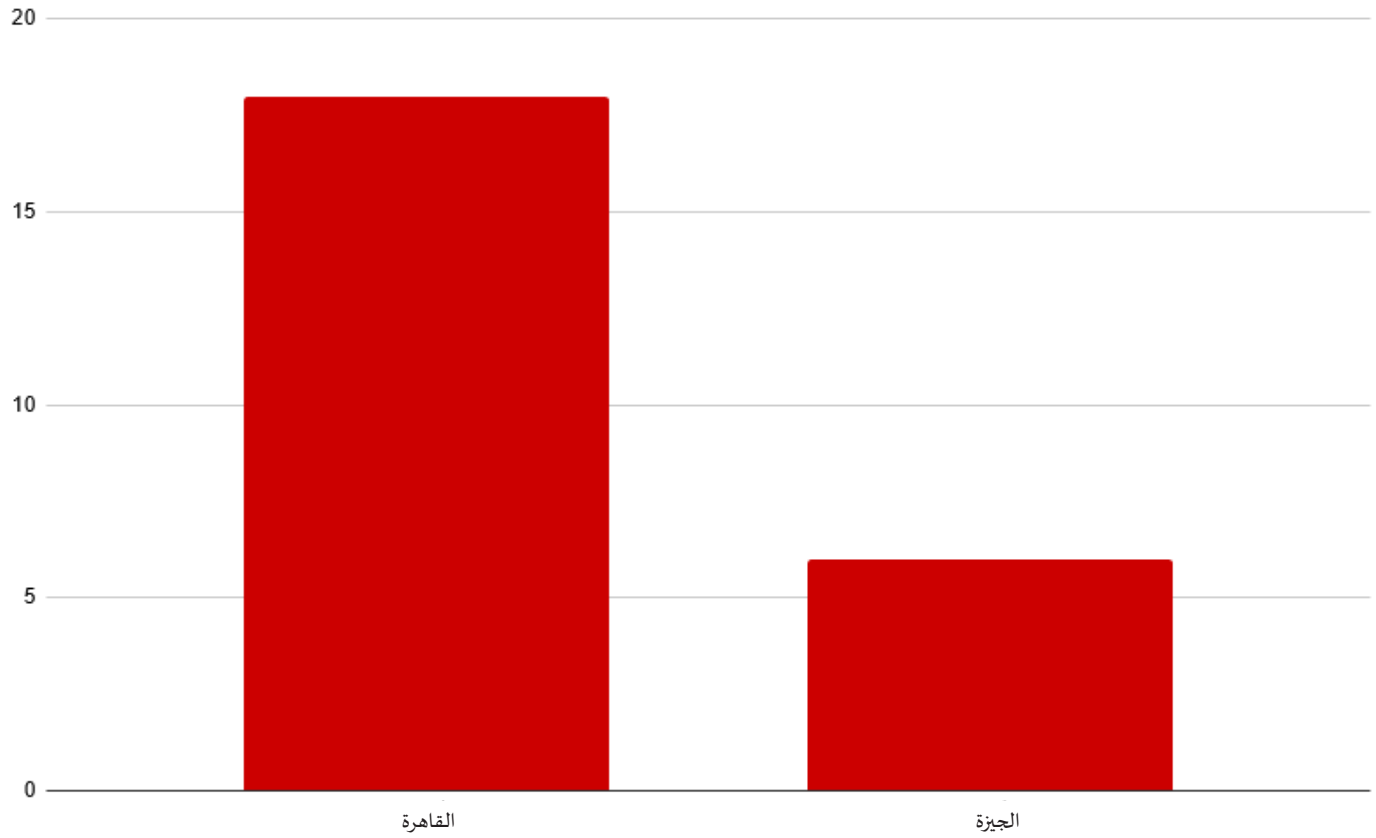

ويرجع تمركز القضايا بين محافظتى القاهرة والجيزة فقط إلى عدة أسباب أهمها عرض جميع الصحفيين المقدم لهم الدعم في القضايا الجنائية على دوائر الإرهاب في محاكم جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركز المؤسسات الصحفية المدعى عليها في القضايا العمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتم عليه رفع القضايا العمالية في محاكم القاهرة والجيزة بسبب ما يعرف في القانون بالاختصاص المكاني للمحكمة.

القسم الثاني: مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية والمعوقات التي واجهها الفريق خلال الربع الأول:

يتضمن القسم الثاني عرض مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية داخل مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، وأبرز المعوقات التي واجهت المحامين في سبيل أداء عملهم خلال الربع الأول من عام 2023.

أولا: مجهودات فريق الدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام:

تمثلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في: حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر في القضايا الجنائية والقضايا العمالية والمدنية، إلى جانب القيام بكافة الأعمال الإدارية داخل المحاكم في القضايا المنظورة.

مجهودات الفريق في القضايا الجنائية:

شهد الربع الأول من العام حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية إجمالي 6 جلسات تجديد حبس لصالح 5 صحفيين، من بينهم 5 صحفيين محبوسين احتياطيا على خلفية عملهم الصحفي أمام دوائر الإرهاب في محاكم جنايات القاهرة في مركز إصلاح وتأهيل بدر، وصحفي واحد تم وضعه تحت التدبير الاحترازي بديلا عن الحبس الاحتياطي، وجلسة محاكمة واحدة لصالح صحفي أمام محكمة الجنح الاقتصادية على خلفية نشره عددا من الأخبار على موقعه الإلكتروني.

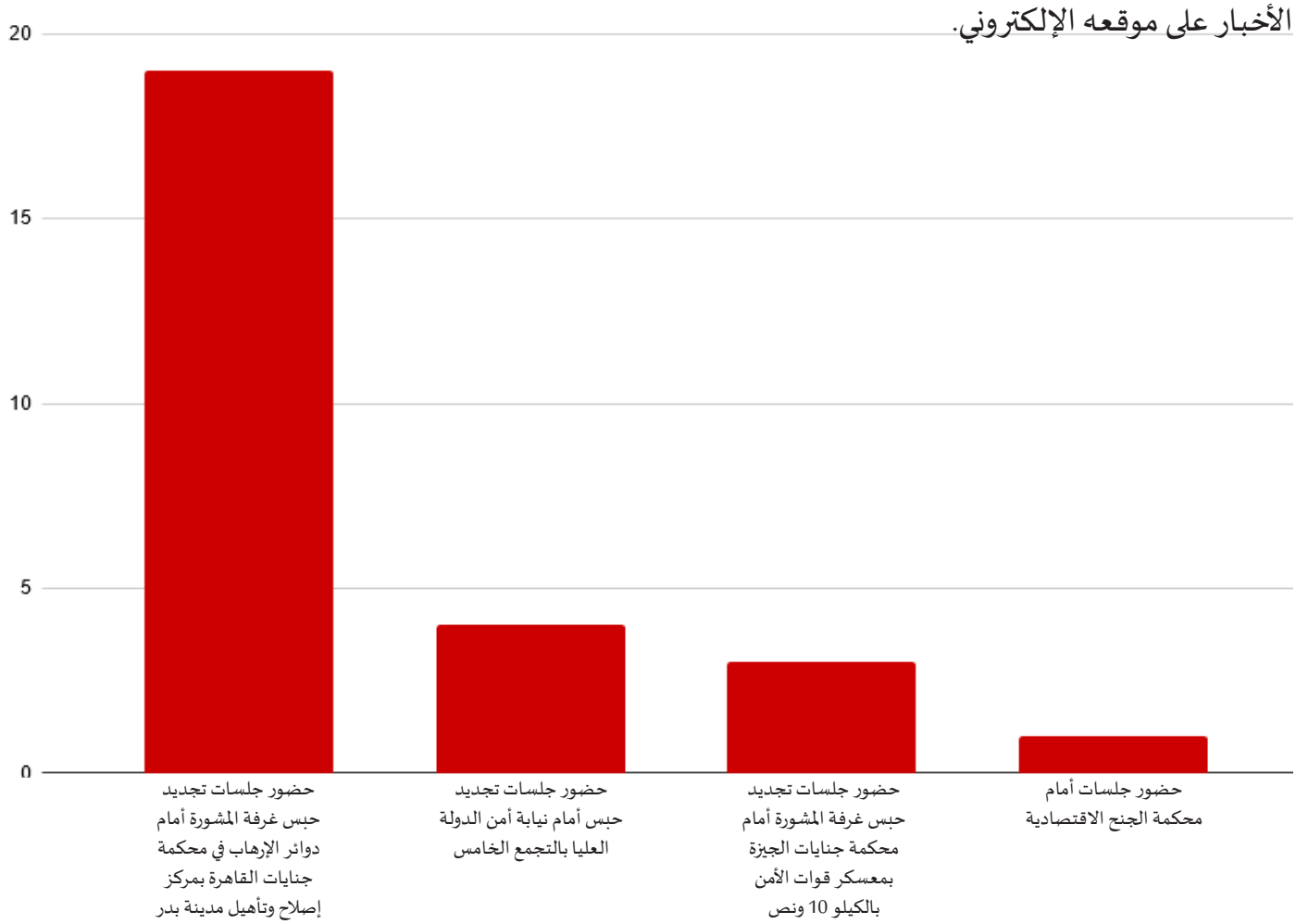

وقد أسفرت مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام في القضايا الجنائية خلال الربع الأول من العام بصدورقرارات إخلاء سبيل من نيابة أمن الدولة العليا لعدد ثلاثة صحفيين وتفاصيلهم كالتالي:

في 25 مارس 2023 حصل فريق الدعم القانوني بالمؤسسة، على حكم من الدائرة 18 عمال كلى جنوب القاهرة برفض الدعوى المقامة من جريدة "أهل مصر" لفصل الصحفي أحمد أبو الدهب من عمله كمحرر بالجريدة، والقضاء باستمراره فى العمل وصرف ما لم يصرف له من أجر.

في 28 مارس 2023 حصل فريق الدعم القانوني بالمؤسسة، على حكم نهائي من الدائرة 8 استئناف عالي عمال الجيزة برفض الاستئناف المقدم من جريدة التحرير، وتأييد الحكم الصادر لصالح الصحفي أحمد بكر بالتعويض المادي من جراء فصله التعسفي.

في 30 مارس 2023 حصل فريق الدعم القانوني بالمؤسسة، على حكم من الدائرة العاشرة عمال كلى شمال الجيزة برفض الدعوى المقامة من جريدة اليوم السابع لفصل الصحفي وائل علي، والقضاء باستمراره في عمله وصرف ما لم يصرف له من مستحقات مالية كمقابل نقدي لرصيد الاجازات والأجر عن مدة العمل.

ثانيا: المعوقات التي واجهت فريق الدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام:

المعوقات في القضايا الجنائية:

استمرار انعقاد الجلسات في أماكن شرطية داخل أماكن احتجاز:

استمر خلال الربع الأول من العام نظر جلسات القضايا المحبوس على ذمتها الصحفيين داخل أماكن شرطية تابعة لوزارة الداخلية كانعقاد جلسات تجديد حبس الصحفيين المحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا أمن الدولة العليا داخل مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر (منطقة سجون بدر)، والتي تبعد عن العاصمة بعشرات الكيلو مترات، الأمر الذي يشكل عبئا على المحامين لمباشرة عملهم، بالاضافة إلى التعنت الذي يواجه المحامون في مثل تلك الأماكن بداية من تعرضهم للتفتيش الدقيق من قبل قوات الأمن باعتبار أن المكان المتواجد به المحكمة هو منطقة سجون، وصولا إلى سحب الهواتف الشخصية للمحامين وجعلهم فى معزل تام عن العالم الخارجي الأمر الذي يصعب معه متابعة المحامي لقضاياه الأخرى.

عدم تمكين المحامين من إثبات طلباتهم في محضر الجلسة:

نصت المادة 98 من دستور جمهورية مصر العربية على أن "حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. واستقلال المحاماة وحمايتها حقوقها ضمان لكفالة حق الدفاع. ويضمن القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء، والدفاع عن حقوقهم" وأضافت المادة 198 منه أن " المحاماة مهنة حرة، تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة، وسيادة القانون، وكفالة حق الدفاع، ويمارسها المحامي مستقلاً، وكذلك محامو الهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام. ويتمتع المحامون جميعاً أثناء تأديتهم حق الدفاع أمام المحاكم بالضمانات والحماية التي تقررت لهم في القانون مع سريانها عليهم أمام جهات التحقيق والاستدلال. ويحظر في غير حالات التلبس القبض على المحامي أو احتجازه أثناء مباشرته حق الدفاع، وذلك كله على النحو الذي يحدده القانون، إلا أنه يعاني المحامون أثناء نظر دوائر الإرهاب فى محاكم الجنايات المنعقدة داخل مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر من صعوبة لإبداء طلباتهم أثناء انعقاد الجلسة في ظل رفض رؤساء الدوائر من القضاة إثبات طلبات المحامين في محضر الجلسة معللين ذلك من كثرة القضايا المعروضة عليهم، الى جانب عرض المتهمين الكترونيا من داخل محبسهم ويتواجد أكثر من متهم في أكثر من قضية في وقت واحد.

المعوقات في القضايا العمالية

انعقاد جلسات القضايا في غرفة المداولة:

على الرغم من أن الأصل في الجلسات المدنية هو العلانية، طبقا للمبدأ الدستوري الثابت الخاص بعلانية الجلسات، إلا أن الكثير من الدوائر المدنية قد اعتادت منذ سنوات على الانعقاد في غرفة المداولة عوضا عن المنصة داخل القاعة، وفي معظم الأحوال يكون انتظار الجلسة وقوفا على الأقدام خارج باب الغرفة، بدلا من الانتظار داخل القاعة، ويكون ذلك في ظروف غير آدمية تتمثل في عدم وجود أماكن للانتظار من الأساس، وطول مدة الانتظار نظرًا، لأن الدائرة تنظر في اليوم الواحد ما قد يصل إلى مائة دعوى، وسوء تهوية المكان بسبب الازدحام الشديد، وعدم وجود لافتة أمام الغرفة لتوضيح رقم "الرول"، مما قد يتسبب في فوات الرول بعد الانتظار عدة ساعات فقط لكون أنه قد تم النداء على "الرول" الخاص بك في ظل ضجيج الانتظار.

زيادة الرسوم القضائية في استخراج المحررات:

على الرغم من أن الدعاوى العمالية معفاة بقوة القانون من جميع الرسوم القضائية في كافة مراحلها وإجراءاتها، إلا أن الواقع غير ذلك، ففي 1 مارس 2023 تم زيادة نسبة الرسوم على الصور اعتبارا من السبت الموافق 4 مارس 2023 لتصبح 18.25 جنيه على كل ورقة من قضية أو محضر جلسة أو حكم، وكذا الشهادات من واقع الجدول.

مثلت الزيادة المتكررة في الرسوم القضائية سواء كانت رسوم رفع الدعاوى أو رسوم مباشرة بعض الإجراءات من الأمور التعجيزية التي تثقل من مباشرة حق التقاضي ذاته وتشكل حائلا بين غالبية المواطنين المصريين والولوج لمرفق القضاء لاقتضاء حقوقهم عبر السبل الشرعية المرسومة بموجب الدستور، وفي ظل المتغيرات الشديدة والمتلاحقة التي تمر بها الدولة المصرية خاصة في السنوات الأخيرة والشعور بعدم الاستقرار وفقدان الإحساس بالأمان فإن القضاء المصري المحمل بالمشاكل والهموم المتمثلة في البطء الشديد في التقاضي والفصل في الدعاوى، وازدحام المحاكم وزيادة عدد القضايا وقلة عدد القضاة، فيمثل قرارات زيادة الرسوم عبء جديد على عاتق المواطن يجعل من التفكير في حلقات التقاضي للبحث عن العدالة واقتضاء الحقوق بشكل مشروع وسيلة غير مأمونة سواء من حيث زيادة الرسوم بداية، أو من خلال الرسوم التي تفرض بعد الفصل في الدعاوى

القسم الثالث: أبرز الانتهاكات القانونية للصحفيين خلال الربع الأول من العام:

أ) القيود الواردة على المصورين الصحفيين:

في 4 مارس 2023 أصدرت شعبة المصورين الصحفيين لنقابة الصحفيين بيانا تزامنا مع الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين لانتخاب نقيب خلفا للنقيب ضياء رشوان وعدد من أعضاء مجلس النقابة تطالب بعدد من المطالب.

و تضمن البيان مطالبة مجلس النقابة العمل على تعديل القيود الواردة على المصورين الصحفيين أثناء تأدية عملهم، وذلك باعتبار المصورين الصحفيين هم الباحثين دوما على الحقيقة، وصانعو الصورة التي أصبحت سيدة العصر بلا منازع وهو ما دفع المختصين إطلاق عصر الصورة لانتشارها الكثيف في الحياة اليومية، ولكون الصورة الصحفية اثبتت مصداقيتها في نقل الحقيقة من موقع الحدث.

ولما كانت المادة 12 من القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن قانون تنظيم الصحافة والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والتي نصت على " للصحفي أو الإعلامي في سبيل تأدية عمله الحق في حضور المؤتمرات والجلسات والاجتماعات العامة، وإجراء اللقاءات مع المواطنين، والتصوير في الأماكن العامة غير المحظور تصويرها وذلك بعد الحصول على التصاريح اللازمة في الأحوال التي تتطلب ذلك".

و لما كانت المادة سالفة البيان تضع قيودا على أعمال المصورين الصحفيين وتتعارض مع نص المادة رقم 65 من دستور جمهورية مصر العربية والتي نصت على "حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر".

وباعتبار التصوير شكل من أشكال التعبير عن الرأي ولما كان التصوير الصحفي يلعب دورا رئيسيا وهاما في كشف الحقائق وفقا لما جاء ببيان شعبة المصورين الصحفيين إلا أن المادة 12 من قانون 180 لسنة 2018 بنصها الحالي يشكل عبئا على المصورين الصحفيين اثناء تأدية عملهم، حيث النص الحالي للمادة بحظر القيام بالتصوير الا عقب الحصول على التصاريح اللازمة، وهو ما يصعب حدوثه كون التصوير وأخذ الصورة هي وليدة الحدث، الأمر الذي يلزم معه تعديل نص المادة وتمكين المصورين الصحفيين من مباشرة أعمالهم دون الحصول على إذن مسبق، على أن يكون الكارنيه الصحفي هو وسيلة الإثبات الفعلي والتصريح لمزاولة المهنة.

كما تضمن البيان مناشدة مجلس النقابة بمطالبة الأجهزة الأمنية والاتحادات الرياضية المختلفة لزيادة أعداد المصورين الصحفيين داخل أرض الملعب، وتمكين المصورين الصحفيين من ممارسة عملهم والسماح لهم بمساحة مناسبة للتحرك في الملعب أسوة بالبطولات العالمية بموجب كارنيه النقابة، ويعد هذا الطلب من المطالب العادلة التي تمكن الصحفيين من ممارسة عملهم وتحد من تدخل الدخلاء الذين يسيئون للمهنة وآدابها.

ب) قيد الصحفيين بجداول المنتسبين بالنقابة

نظم القانون رقم 76 لسنة 1970 بشأن إنشاء نقابة الصحفيين، والذي تضمن في نص المادة الرابعة على جداول

القيد بنقابة الصحفيين، حيث نصت على "ينشأ في النقابة جدول يشمل أسماء الصحفيين وتلحق به الجداول الفرعية الاتية 1. جدول الصحفيين المشتغلين، 2. جدول الصحفيين غير المشتغلين، 3. جدول الصحفيين المنتسبين، 4. جدول الصحفيين تحت التمرين.

ويعهد بالجدول والجداول الفرعية إلى لجنة القيد المنصوص عليها في المادة 13 من القانون رقم 76 لسنة 1970. وتودع اللجنة المذكورة نسخة من هذه الجداول في الاتحاد الاشتراكي العربي ووزارة الإرشاد القومي.

ونصت المادة 13 من القانون سالف البيان على "تشكل لجنة لقيد الصحفيين في جداول النقابة:

وكيل النقابة... رئيسا، اثنين من أعضاء مجلس النقابة يختارهما المجلس... أعضاء. وترسل اللجنة قبل انعقادها بثلاثين يوما على الأقل بيانها بأسماء طالبي القيد إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ووزارة الإرشاد القومي لإبداء الرأي فيها خلال أسبوعين من تاريخ وصول البيان اليها، فإذا لم تبد الجهتان المذكورتان رأيهما خلال هذه المدة بتت اللجنة في الطلب.

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب إليها، وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ صدوره بخطاب مسجل بعلم الوصول ويقوم مقام الإخطار يسلم للطالب صورة منه بإيصال يوقع عليه.

ولما كانت المادة أوضحت أن دور اللجنة هو تلقي طلبات الصحفيين للقيد بجداول نقابة الصحفيين ولم يبين أن دور اللجنة هو تلقي طلبات القيد تحت التمرين فقط دون غيره من الجداول.

واقتصرت لجان القيد بالنقابة على تلقي طلبات الصحفيين الراغبين فى القيد بجداول تحت التمرين والمشتغلين فقط وعدم تلقي طلبات القيد بجداول المنتسبين، وعلى الرغم من تواجد عدد كبير من الصحفيين الراغبين فى التقدم للقيد بالنقابة بجدول المنتسبين الا أنهم لا يستطيعوا التقدم بأوراقهم، الأمر الذي يستلزم تفعيل نص مواد القانون واستحداث لجنة لتلقي أوراق الصحفيين الراغبين في القيد بجداول المنتسبين وفصلها عن لجان قيد المشتغلين وتحت التمرين تفعيلا لنص المادة الرابعة من القانون.

القسم الرابع: القرارات والقوانين المتعلقة بالصحفيين:

تمكين الصحفيين بدخول مقر نقابة الصحفيين بموجب كارنيه مزاولة المهنة:

بتاريخ 21 مارس 2023 أعلن الكاتب الصحفي خالد البلشي، عقب أيام قليلة من فوزه بمقعد نقيب الصحفيين في الانتخابات التي أجريت مساء 17 مارس 2023، السماح بدخول أي صحفي يحمل كارنيه مزاولة مهنة من صحيفة أو موقع إلكتروني مبني النقابة في أي وقت، إيمانًا منه بأن نقابة الصحفيين هي بيت لكل الصحفيين، ومظلة حماية لهم، سواءً كانوا أعضاء نقابة أو غير أعضاء، مع عودة المقاعد الى ساحات النقابة لتمكين السادة أعضاء النقابة للعمل من داخل النقابة في قرارات وصفها العديد من الصحفيين بأنها قرارات تعيد النقابة إلى أصحابها بعد تركها لهم للعديد من السنوات في عهد النقباء السابقين.

تدشين وتوثيق حسابات نقابة الصحفيين على وسائل التواصل الاجتماعي:

بتاريخ 25 مارس 2023 أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن تدشين وتوثيق الحسابات الرسمية للنقابة على منصات التواصل الاجتماعي، كبداية لتطوير شامل في منظومة العمل الإداري داخل النقابة، ومنها التطوير التكنولوجي كإحدى آليات التواصل مع الزملاء الصحفيين ونشر أخبار وبيانات النقابة.

لتسهيل وصول قرارات مجلس النقابة الى كافة الصحفيين، وفي خطوة أولية قامت النقابة بتوثيق الحسابات الخاصة بها على موقعي فيسبوك و انستجرام والعمل على توثيق حساب النقابة عبر موقع تويتر.

تشكيل هيئة مكتب ولجان نقابة الصحفيين:

بتاريخ 29 مارس 2023، اعتمد مجلس نقابة الصحفيين هيئة مكتب واللجان الخاصة بالنقابة والتي أسفرت عن اختيار الكاتب الصحفي جمال عبد الرحيم لمنصب سكرتير العام للنقابة، والكاتب الصحفي محمد خراجة أمينا للصندوق، والكاتب الصحفي هشام يونس وكيلا للنقابة ورئيس لجنة القيد، والكاتب الصحفي محمد سعد عبد الحفيظ وكيلا للنقابة ورئيس لجنة التطوير والتدريب المهني، والكاتب الصحفي إبراهيم أبوكيلة وكيلا للنقابة ورئيس لجنة التشريعات، والكاتب الصحفي حسين الزناتي وكيلا للنقابة ورئيس لجنتي الشؤون العربية والمتابعة وعضو لجنة القيد، والكاتب الصحفي محمود كامل وكيل النقابة للحريات ورئيس اللجنة الثقافية والفنية، والكاتب الصحفي محمد يحيى يوسف وكيل النقابة ورئيس لجنة الخدمات والتكنولوجيا، والكاتب الصحفي عبد الرؤوف خليفة رئيس لجنة الإسكان وعضو لجنة القيد الاستئنافي، والكاتبة الصحفية دعاء النجار رئيس لجنتي المرأة والنشاط وممثل النقابة بصندوق التكافل والسكرتير العام المساعد، والكاتب الصحفي محمد الجارحي رئيس لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية وممثل النقابة بصندوق التكافل.

وقرر المجلس إرجاء اختيار رئيس لجنة المعاشات وعضو بلجنة القيد الابتدائي وعضو بلجنة القيد الاستئنافي وتشكيل هيئة التأديب الابتدائية إلى اجتماعه المقبل.

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما بتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org